الثورة
www.althawranews.net
الخميس 12 جمادى الأولى 1435هـ 13 مارس 2014م العدد 18011
Thursday : 12 Jumada Alawla 1435 - 13 March 2014 - Issue No. 18011

علي العماري aliamari63@gmail.com

آه يا بلدي

ماذا يحدث في بلاد العرب والمسلمين، فمنذ فتحنا عيوننا على العالم وهم في حالة احتراب واغتراب ومجازر ومذابح دائمة بلا توقف وما أن تضع الحرب أوزارها في دولة عربية أو إسلامية حتى تشتعل أوارها في دولة أخرى؟

إلى متى يا عرب ويا مسلمون كل هذا الانتحار الجماعي والموت المجاني البطيء والقتل والدمار والخراب والعبث بالأرواح البريئة وكم من الوقت سيستمر مسلسل العنف ونزيف الدم العربي المسلم المتواصل منذ عشرات القرون؟

وهل ولدنا لنحيا حياة البشر الكريمة أم أننا خلقنا لنكون وقوداً وزيتاً وناراً لتجار الحروب ومشعلي الفتن والأزمات حتى صرنا محط سخرية الآخر فلا نحن فقراء نعيش بسلام ولا أننا أغنياء نستمتع بثرواتنا، بل أن نعمة النفط تحولت إلى نقمة لا يحسدنا عليها عاقل عدا المجنون أو المعتوه.

أين تكمن المشكلة في حقيقة الأمر هل في العقلية العربية المتحجرة والمتخلفة أم في نمط حياتنا البدوية الصحراوية القاسية في الحاكم أو المحكوم الفقر أو الثرى أم أننا عالم مختلف عن عالم البشر ننتمي لكوكب آخر غير كوكب الأرض؟

إنه لأمر محير فعلاً حال العرب والمسلمين ولكن ما العمل هل علينا أن نستعين بحكام مستوردين من تايوان وسلطنة بروناي وجزر المارشيل لنشر قيم الحرية والعدالة والسلام على أرضنا بإقامة دولة العدل والمساواة والإنسانية لا ظالم فيها ولا مظلوم، دولة تنتصر للضعيف ضد القوي تضع الجميع تحت سلطة القانون من أكبر مسؤول إلى أصغر موظف.

لماذا نستغيث بأجانب ليحكمونا لأنهم رفعوا من قيمة الإنسان فوضعوه في المكانة المناسبة وعاملوا الحيوان برفق وإحسان حتى كلابهم تحظى بمكانة عالية ورفيعة من حيث الرعاية الصحية ونوعية الطعام والمأوى النظيف حتى أن أثرياء الدول الغنية الذين ليس لديهم ورثة يسجلون مليارات الدولارات من ثرواتهم بأسماء كلابهم لتنعم بها بعد موتهم أما هنا من حيث تكثر الثروات فالسواد الأعظم من الناس يعيشون ويموتون فقراء رغم الثراء الفاحش في أراضيهم ولا ترتقي حياتهم المعيشية إلى مستوى معيشة قطط أميركا وكناغر استراليا.

الأمر يستحق العناء فالمواطن العربي المسلم واليمني على وجه التحديد سئم النزاعات والصراعات والحروب وحياة اللجوء والنزوح والاغتراب ويتوق اليوم أكثر إلى حياة الأمن والأمان والسكينة والاستقرار على أرضه كواقع معاش وحقيقه لا تقبل الإدعاء والتزييف والتشويه وقلب الحقائق والأوضاع لخدمة الحاكم.

الانتماء السياسي أو المعيار المهني

مأرب الورد Ibb1986@hotmail.com

تغيّرت المعايير وتبدلت المقاييس وانعكست الأولويات وأصبح الأول ثانيا والعكس صحيح,وصار التقييم منطلقه الانتماء السياسي والبحث في عمق الجغرافيا بدلاً من معايير الكفاءة والقدرة والاستحقاق.

مع كل عملية تعيين لهذا الشخص أو ذاك,يبدأ السباق على أشده نحو الوصول بأقصى سرعة لمعرفة انتمائه بل والتبرع بتصنيفه ووضعه في خانة هذا الطرف أو غيره ومن ثم قصفه بسهام النقد الطائش وغير المسؤول واغتياله معنوياً وصولاً لإصدار حكم أولي قبل أوانه وقبل الاستناد للأدلة بإثبات فشله وعجزه في أداء مهمته.

من تابع الحملة المسعورة من بعض الأقلام عقب صدور القرار الجمهوري بتعيين اللواء عبده حسين الترب وزيراً للداخلية سيجد نفسه أمام سيل جارف من الاتهامات والتصنيفات والمغالطات من قبيل أن الوزير ينتمي للحزب الفلاني ومحسوب على القائد العسكري المعروف وذاك يحكم بفشل الرجل قبل توليه منصبه لأن سيرته خالية من تولي منصب رفيع.

أيهما أهم وأصوب أن تبحث في سيرة الرجل ومؤهلاته ومدى استحقاقه لمنصبه أم انتمائه السياسي؟هل هؤلاء يسعون فعلاً لتطبيق القاعدة المعروفة"الرجل المناسب في المكان المناسب"؟

ليس مبالغة القول إن لا علاقة لهم بالتأسيس لمضمون القاعدة السالف ذكرها وكل ما يريدون قوله وفعله هو الاصطياد في الماء العكر وخلط الأوراق ونشر ثقافة مناهضة للتغيير وإن تم تغليفها بمزاعم وقوفهم ضد المحاصصة السياسية.

لماذا يسعى البعض لإثارة الحديث عن الانتماء السياسي بدلاً من المعيار المهني؟من يريد أن يكون مصلحاً مخلصاً لوطنه وشعبه لا يستخدم التضليل والخداع وحرف أنظار الرأي العام عن معايير التعيين وشروط القانون في تولي المناصب.

كيف تتبّرع بإصدار حكم على فشل شخص قبل توليه منصبه لمجرد انتمائه لهذا الطرف أو ذاك؟ما معاييرك للحكم على نجاح أو فشل هذا الشخص المعيّن وهو لم يمارس عمله رسمياً ولم يتمض على تعيينه فترة كافية للحكم عليه؟

من يظهر حبه للقانون لا يبحث عن غير معاييره ويتجاهلها لتسويق منطقه بأن هذا الشخص أو غيره جدير بمنصبه أو لا يستحقه؟إن كنت تريد حقاً إعلاء قيمة القانون فلا تهرب من الباب وتعود من نافذة الانتماء السياسي حتى وإن كان من تقصفه بنقدك الجائر مؤهلا وصالحا لشغل موقعه.

من يستخدمون معايير الانتماء السياسي في تقييم مخالفيهم يريدون إدخال اليأس في قلوب المواطنين البسطاء من أن المنتمين للأحزاب لا يصلحون لتولي أي منصب لا لأنهم غير مؤهلين وإنما لكونهم مؤطرين حزبياً.

إن كنت تحارب المنتمي للحزب السياسي لمجرد انتمائه أو لأنك مستقل سياسياً فأنت تدفعه دفعاً لترك العمل السلمي وإلحاقه بإحدى جماعات العنف المسلح وكأن السياسة نقيض لقيم المدنية والدولة.

من حقك أن تؤمن وتعتنق ما تشاء من الأفكار والآراء ولكن ليس من حقك أن تشكك في كفاءة أو نزاهة غيرك لاعتبار سياسي وتحول بوصلتك إلى جهة ليست ميدان معركتك.

ليكن معيارنا في تقييم من يتولون المناصب في الدولة استحقاقات القانون ومدى تطابقها وتوافرها فيهم بغض النظر عن انتمائهم من عدمه حتى لا يُصبح كل من ينتمي لحزب سياسي هدفاً لمعارك غير منطقية علاوة على مصادرة حقه في التعيين والترقي وكأن هذا حكراً على من كان مستقلاً من الانتماء السياسي.

لا يستقيم عقلاً ولا منطقاً أن تشكك في كفاءة إنسان رغم جدارته لمجرد خلافك معه في الانتماء أو الجغرافيا,كما لا يصح أن تصدر حكماً بالفشل على غيرك قبل إعطائه الفرصة الكافية لإثبات نجاحه أو فشله.

هناك من يريد أن يوصل رسالة للناس مفادها أن المشتغلين بالسياسية فاشلون وهذا لا يعني بالطبع أنهم منزهون من الخطأ أو الفشل، ولكن شتان بين أن تخطئ وأنت تمارس عملاً سياسياً سلمياً يمكن تصحيحه وتقويمه وبين أن تخطئ وأنت تمارس عملاً مسلحاً قد تؤدي نتائجك لضحايا في عداد الأموات مباشرة.

إن التأسيس لدولة القانون يبدأ من الانحياز والتجرد لقيمه ومبادئه لا للأهواء والانتماءات الضيقة واستغلال الخلاف لبث اليأس والقنوط في أوساط الناس.

انتصر للقانون عندما تُخالف معاييره لا عندما يصعد سلمه من لا يوافقك في الرأي والفكر والانتماء,أغضب للقانون عندما يتم تغييبه لا عندما يتم الإعلاء من قيمته بإنصاف إنسان مستحق لا يُعجبك أو لا يدور في فلك حياتك.

القانون قيمة ومبدأ لا مزاج وأهواء.

لنمضِ إلى الأمام بدون أوهام

احمد الزبيري

الاستخلاص الأهم الذي يمكن الخروج مما مر بنا خلال عامين من بدء التسوية السياسية لتنفيذ المبادرة الخليجية هو أننا حققنا نجاحات كبيرة مقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل الانتقال إليها.. فالتحديات والمخاطر التي أفرزتها الأحداث التي معطياتها جعلت الكثيرين يجدون صعوبة في تصور إمكانية تجاوزها على النحو الذي يتجلى في نتائج مؤتمر الحوار الوطني مع إدراكنا وبكل تأكيد لم تكن دروب هذا المسار سهلة فقد واجه اليمن واليمنيون في هذه الفترة الزمنية أعمالا كثيرة هدفت إلى إعاقة حركة السير نحو التغيير عبرت عنها ونعني هنا الأنشطة التخريبية للمنشآت الاقتصادية والخدمية الحيوية والعمليات الإرهابية التي لا يمكن فصلها عن بعض الأجندة السياسية والذي اتخذ مظهرا أكثر وضوحا في الخطاب الإعلامي الذي لم يكتف بالمبالغة والتهويل بل صار أحيانا يعتمد على الفبركة ونشر الشائعات وتسويق الأكاذيب بغرض إرباك المشهد الايجابي للعملية السياسية التي برغم كل هذا مضت إلى الأمام ونجح التوافق وخرج المتحاورون بموجهات ومحددات للكيفية التي سيكون عليها اليمن الجديد.

طبعا كل ما مررنا به من صعوبات وعراقيل ومعيقات ستستمر في المرحلة القادمة ربما بصورة اقل او اكثر الا ان مواجهتها ستكون اقوى واكثر حزما وفي هذا المنحى يمكن ان نشير الى العملية الارهابية التي استهدفت اللواء 115 في محافظة ابين والتي راح ضحيتها شهيدان ولكن المهاجمين من العناصر الارهابية قد ووجوهوا بقوة وسقط منهم قتيل وتم الإمساك بآخرين وهذه العملية تعطينا مؤشرا الى ان الأمور لم تعد مثلما كانت في الفترة الماضية عندما كان وفي هذه المحافظة تحديدا يعتدون على المعسكرات ليقومون باعمالهم الارهابية الإجرامية الدموية ويذهب ضحية إجرامهم شهداء ويفرون ومع ذلك يبقى هذا الحادث مؤشرا ولكي يتحول الى ظاهرة على صعيد تعزيز الامن والاستقرار لا سيما فيما يخص موجهة العناصر الارهابية ان تعمل الوحدات والاجهزة الامنية بفعالية مواكبة لمتطلبات واستحقاقات تنفيذ مخرجات الحوار كما ينبغي على مؤسسات الدولة لا سيما تلك المرتبطة بمصالح المواطنين بكفاءة تؤدي الى تغيير ملموس في حياتهم الخدمية والمعيشية في جوانب الأمن والأمان..وفي هذا السياق نأمل ان يصب تغيير وزير الداخلية ورئيس جهاز الامن السياسي في هذا الاتجاه..مع فهمنا ان المهمة ليست بالهينة لكن متى توفرت الإرادة والعزيمة المتمثلة بمصلحة اليمن والوطن والشعب سيكون هناك نجاحات امنية خاصة فيما يخص مكافحة الإرهاب والتخريب..نعي حجم ماهو مطلوب تحقيقه او انجازه على الصعيد السياسي والاقتصادي والامني لكننا ايضا متفائلون لأننا اجتزنا الأصعب والأخطر ولا خيار الا ان نمضي إلى الامام في هذا بدون اوهام في بناء يمن المستقبل .

فتحي الشرماني fathi9595@gmail.com

هيبة المعارضة

المعارضة الفاعلة إذا أرادت النجاح تحتاج إلى هيبة من يعارض وحصافته, فمثلما يلزم السلطة فرض هيبتها على الجميع؛ لإنجاح مهامها ومسؤولياتها؛ فإن المعارضة – أيًا كانت - لابد أن تتمتع هي الأخرى بقدر من هذه الهيبة أمام الجميع؛ حتى تنجح في تقويم مسار السلطة والتأثير الإيجابي على من يتخذ القرار .. وهذا للأسف أمر تتناساه أحزابنا السياسية, سواء حين تكون في السلطة أو حين تكون في المعارضة.

ما معنى هيبة المعارضة؟ أقصد بذلك ألا تكون المعارضة مجرد إسفاف وتهالك على رفض كل ما يصدر عن السلطة الحاكمة, أي الاعتراض لمجرد الاعتراض, وكثيرًا ما يتكشف أنه رفض لشخص من يحكم, لا رفضٌ لسياساته.

ومتى يكون وضع المعارضة على هذا النحو, فهذا يعني شيئين اثنين, أحدهما: أن المشهد السياسي برمّته لا ينبني على أساس صحي ديمقراطي, وإن كان مظهره يوحي بأنه كذلك, والآخر: أن هذه المعارضة لا تعارض من أجل الناس ومن أجل ما فيه خير للشعب والوطن, وإنما تعارض من أجل إرضاء نوازع ذاتية وأحقاد تعصف بإحساسها الوطني وتستدرجها إلى العدمية المطلقة.

هيبة المعارضة تعني أن تحتفظ هذه المعارضة لنفسها بمكانة وصوت رقابي وحصيف مؤثر في تفكير من يحكم, بحيث يكون على من يتخذ القرار أن يفكر بعصا الرقابة/ المعارضة الوطنية الموضوعية كما هو الأمر في الديمقراطيات المرموقة في بلدان العالم, أما أن تستهلك المعارضة طاقاتها ونشاطها في المكايدات والعناد واستعداء كل ما يقع على الضفة الأخرى من شخصيات وسياسات وإجراءات وانتظار كل جديد من السلطة لاستهجانه لمجرد أنه منها فهذا يعني أن المعارضة تفقد هيبتها لدى من يحكم ولدى الجمهور؛ لأنها في حقيقة الأمر لا تعارض وإنما تناكف وتعادي وتصارع, وهذا سلوك لا يمتُّ إلى الديمقراطية بأية صلة.

صحيح أن الديمقراطية في بلادنا لا تزال في طور النشوء والارتقاء, سواء الديمقراطية التنافسية التي ولدت مع قيام دولة الوحدة في 90م وتوقفت في 2011م بفعل احتجاجات شعبية, أو الديمقراطية التوافقية التي نعيشها اليوم على طريق العودة إلى الديمقراطية التنافسية عقب صياغة الدستور الجديد والتصويت عليه.

نعم, هذا صحيح, ولكن نحن اليوم بأمسّ الحاجة إلى اقتناع الأطراف السياسية بضرورة قيام عملية ديمقراطية نظيفة يسلم لها الجميع أمره ويقبل بنتائجها, ثم إذا ما كانت السلطة من نصيب هذا الحزب أو ذاك فعليه أن يستفيد من رقابة المعارضة في اتخاذ القرارات الصائبة ومعالجة الأخطاء .. وعلى من تكون المعارضة من نصيبه أن يهيئ نفسه لهذه الوظيفة الوطنية, بحيث يكون متمتعًا بهيبة المعارِض الذي تضعه السلطة في حسبانها لحظة اتخاذ القرار.

أما أن يهبط المُعارض بنفسه إلى مستوى من الكراهية والبغض والتأزم النفسي فهذا تفريط بسلطة المعارِضة التي تمنحها الديمقراطيات لمن ليس في السلطة, وهو أيضًا إغراء لمن يحكم بإلغاء صوت المعارضة من قائمة اهتماماته, ليحكم بعدها وفق نظرة أحادية؛ لأنه سيدرك حينها أنه أمام معارضة سطحية لا تمتلك مشروعًا وطنيًا, وكل ما لديها هو مجموعة من الكُتّاب يصدرون اللاءات ويبثون الشائعات ويحبكون السخريات يوميًا.

هذه قضية مهمة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار, فالمعارضة سلاح فعال في بناء الأوطان, وحين نصفها بهذا الوصف فهذا يعني ضرورة أن تكون معارضة لها هيبة وتتعامل بحصافة؛ لأن مفردة (سلاح) تعني الهيبة والجرأة وعلو الهمة والإحساس بالمسؤولية..فهل يدرك السياسيون ذلك؟!

جمال الظاهري Aldahry1@hotmail.com

الدروس القاسية..والخيار الأوحد!!

اليمن اليوم أمام امتحان صعب وأمامها تفرعات كثيرة للطرق قدم المتحاورون صورة نظرية لمواصفات المسار الذي يجب أن تسلكه وبعيداً عن رأي من ساند أو رفض المخرجات من اليمنيين فإن الجميع بعد كل الذي عانوه يراقبون ويسجلون الأخطاء ويدونون الملاحظات ويترقبون الخطوات القادمة وما سينتج عنها..

الدستور الموعود قد يكون بداية إعلان الموقف الكلي مما تم انجازه وما يراد إنجازه في المستقبل ..به سيقرأ اليمنيون ما التبس عليهم بوضوح وبما سيحمله لهم ستكون المباركة أو إعلان النفير ..فبعد الذي كان وما عانوه فإنهم ينتظرون أن يروا بارقة أمل تعيد لهم الروح وتنعش في أفئدتهم الآمال .. هذا لن يتحقق ما لم يكن هذا الدستور معبرا عن همومهم، وما يريدونه لأنفسهم ولوطنهم لن يتحقق ما لم يشعر الناس بأن عهد الإذلال لليمني وارتهان حياته للأجنبي قد ولى .. ما لم يشعر كل واحد منهم بأن حقوقه وكرامته مصانة ما لم يشعر من ينوي أن يسافر إلى أي بلد شقيق أو أجنبي بأنه يستطيع أن يعلن عن هويته وهو رافع رأسه.

مرت اليمن بمحن كبيرة وكثيرة وتجرع هذا الشعب آلاماً وأوجاعا خلال السنوات الأخيرة فكانت بالنسبة له دروساً وإن كانت قاسية إلاّ أنها كانت باعثاً ومحركاً له تدفعه إلى إعادة ترتيب أولوياته وتقييم تحالفات أنظمته واستخلص نتائج وعبر من شريان الأوجاع الطويل الذي حشر فيه حشراً من قبل نافذين وأحزاب وكيانات ومنظمات من الصعب أن ينساها أو يتجاهلها حين يقف أمام مسودة الدستور التي سيستفتى عليها.

من هذه الدروس تعلم الشعب اليمني أن كل ما يلمع ليس ذهباً وأن كل ما يغطيه التراب ليس تبراً وأن كل ما هو مغيب ليس شرطاً أن يكون مخيفاً, تعلّم أن الديمقراطية ليست في الصندوق أو في النصوص والنظريات فقط وأنها ليست آمنة ومثلما قد تكون احد الخيارات فإن هناك خيارات أخرى غيرها, وأنها رغم مظهرها الجميل فإنها قد تنتج ما يخاف ويهرب منه .. تعلّم أن مبدأ عدو عدوي صديقي ليس صائباً على الدوام وأن خصم الأمس قد يكون هو المنقذ من حليف اليوم تعلم أن إعطاء المهل والصبر الزائد يزيد من تفاقم الوضع وتردي حالة الناس.. تعلّم أن بعض الأوبئة لا ينفع معها الكي أو التطهير، بل يستوجب استئصالها وتحمّل ألم الجراحة كي يستعيد العافية.

تعلّم أنه من اللازم تفحص ما تحت الدُّثر بعناية مهما كانت روحانيته أو بريقه ولمعانه وأن العين من السهل خداعها وأن السمع كثيراً ما يسحر ويخدر, وأن الهدية من صاحب حاجة ليست إلا رشوة, وأن الانتصار لطالب السلطة والنفوذ على غير هداية وبدون استحقاق إنما يورث في الأخير الخسران والندامة ..وأخيرا وليس آخر فإن الخيار الأوحد ليس هو الحل وأن الاعتدال وإثبات حسن النوايا الطيبة لا يكون إلا بالعمل على أرض الواقع لا بالكلام والوعود.

(ملكة سبأ) مصدر فخر للشعب اليمني

*الدكتور أحمد شادول

أيتها السيدات إن هذا يومكن. في كل دولة نحتفل اليوم بالإنجازات التي حققتها المرأة في كافة جوانب الحياة. تمثل المرأة نصف العالم وتواجه المرأة مصاعب أكثر من الرجل وتتمكن المرأة من إيجاد طرق للتفاوض على الحلول عندما توجد النزاعات.

يُثبت لنا التاريخ أن المرأة قد لعبت دوراً كبيراً في المجتمع اليمني حيث أن ملكة سبأ تُعد مصدر فخر للشعب اليمني ولازالت حتى اليوم تحظى بكل تقدير واحترام كما أن الملكة أروى قد أولت عناية خاصة بالبنية التحتية والتي أضافت الشيء الكثير لحقبة الازدهار في ظل حكمها. قال لي الكثير من اليمنيين أن الحقب الأكثر ازدهاراً في التاريخ اليمني كانت في ظل حكم المرأة. ومؤخراً شاهدنا المرأة تطالب بحقوقها من خلال خروجها إلى الشوارع أثناء ثورة العام 2011م ومن خلال اشتراكها النشط في مؤتمر الحوار الوطني.

ومع ذلك لازال هناك الكثير من النساء في الوقت الراهن محرومات من حقوق الإنسان الأساسية وحقوقهن كمواطنات في هذا البلد حيث لازالت اليمن تعتبر على المستوى العالمي من أسوأ الأماكن في العالم فيما يتعلق بالمرأة. إن المرأة تمثل مورداً في اليمن مثلها مثل الآخرين وعلى اليمن أن يستفيد من إمكانات وقدرات المرأة في البلد.

كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته بمناسبة الثامن من مارس فإننا وفي هذا العام نشدد على أهمية تحقيق المساواة للنساء والفتيات ونحن لا نقوم بذلك فقط من أجل تحقيق العدالة وحقوق الإنسان الأساسية وإنما لأن التقدم يعتمد على مشاركة المرأة.

مساواة النوع الاجتماعي تخدم الأعمال التجارية، حيث أن الدول التي تتزايد فيها نسبة المساواة بين الرجل والمرأة هي دول تحقق نمواً إقتصاداً أفضل. في العام الماضي كانت درجة اليمن هي الأقل عالمياً في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ينظر ذلك التقرير في الصلة بين التنافسية الاقتصادية العالمية وفجوات النوع الاجتماعي في مختلف الدول وكلما كانت عدم المساواة أكثر في أي دولة كلما كانت قدرة ذلك البلد على التنافس في الأسواق العالمية أقل.

تُظهر النتائج من مختلف الدراسات في مختلف أنحاء العالم أن الشركات التي لديها عدد أكبر من النساء في الصفوف القيادية يكون أداؤها أفضل.

إننا نشاهد أن اتفاقيات السلام التي تُشرك المرأة تكون أكثر ديمومة. من أجل الدفع قُدماً بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني فمن الضروري أخذ مشاركة المرأة في الحسبان عند صياغة حلول مستدامة وصُلبة للنزاعات بطرق تدعم استدامة الأمن والاستقرار والتنمية.

عندما يتم خفض أشكال عدم المساواة بين الجنسين يذهب عدد أكبر من الأطفال إلى المدارس وتصبح الأسر أكثر صحة وترتفع الإنتاجية الزراعية. إذا ما أتيح للمزارعات الحصول على نفس الموارد التي يحصل عليها الرجال يمكن أن يرتفع الناتج الزراعي بحوالي 20-30%.

البرلمانات التي تحتوي على عدد أكبر من النساء تصدر قوانين أكثر في مجال القضايا الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ومكافحة التمييز ودعم الأطفال. مرة أخرى فإن التركيز على تلك القضايا والسياسات الصُلبة من أجل معالجة التحديات يؤدي مرة إلى أن يتمتع السكان بصحة أفضل وأن يكون الاقتصاد في وضع أفضل. فيما يتعلق بالمستقبل فإننا ندعم حصة 30% للمرأة في المؤسسات المنتخبة وفي عمليات صنع القرار.

لقد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان "ليست هناك إستراتيجية تنموية أكثر إفادة للمجتمع ككل (الرجال والنساء على حد سواء) من الاستراتيجية التي تُشرك المرأة كلاعب مركزي فيها". وقد ثبتت صحة هذه العبارة في جميع تدخلات الأمم المتحدة ليس فقط في اليمن وإنما على مستوى العالم.

أود أن أقتبس من تسجيل لامرأة يمنية شابة تبلغ من العمر 26 عاماً وهي هيفاء المقطري المولودة في الحديدة والتي عبرت عن نفسها في إحدى المقابلات بالقول "عندما أكون موظفة يؤثر ذلك على أسرتي لأنني أساعد إخواني الصغار في استمرار تعليمهم حيث أنني من راتبي أساعد أسرتي وأدفع تكاليف الدراسة لأخواتي. لقد اشتريت لهم كمبيوترات محمولة بحيث يتمكنون من استخدام الكمبيوتر وبإمكاني الآن أن أصبح نموذجاً لأسرتي. إخواني وأخواتي الصغار والكبار وحتى والداي يسألونني إذا كان لديهم أي استفسارات في شؤونهم الحياتية".

دعوني أختتم بالعودة إلى مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة التي قال فيها "دعونا نعمل سوياً من أجل حقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين مع سعينا للتخلص من الفقر ودعم التنمية المستدامة. إن المساواة للمرأة تمثل تقدماً للجميع".

• القائم بأعمال المنسق المقيم للأمم المتحدة